مختارات من الصحف العبرية

العدد 4266، 1-3-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

فلسطينيون بين الدمار الذي خلّفه القصف الإسرائيلي على مدينة غزة (نقلاً عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

عاموس هرئيل: الجميع كانوا يخشون حدوث مقتلة جماعية للفلسطينيين عن طريق الخطأ، والآن، يمكن أن يصبح لهذا الأمر عواقب 2

رون بن يشاي: قنبلة متفجرة على صعيد الوعي يمكن أن تقوّض الشرعية 5

دانا فايس: لا وجود "لليوم التالي" في غزة من دون فهم ماهية إسرائيل أولاً 9

بن درور يميني: غالانت أعلن استقلاله. الآن عليه إثبات ذلك 11

أخبار وتصريحات

مقتل مستوطنيْن إسرائيلييْن في عملية إطلاق نار في محطة وقود عند مدخل مستوطنة "عيلي" . 13

الإدارة الأميركية تطلب من الحكومة الإسرائيلية تقديم توضيحات بشأن عمليات القتل التي ارتكبها جنود الجيش بحق حشود من الجوعى الفلسطينيين كانوا ينتظرون تسلُم مساعدات إنسانية في شمال قطاع غزة 14

استطلاع "معاريف": 67٪ من الإسرائيليين يعتقدون أنه يتعيّن على إسرائيل أن تواصل شن الهجمات ضد حزب الله، حتى في حال التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة وإعلان الحزب وقف إطلاق النار 16

تقرير: حركة "حماس" حمّلت الجيش الإسرائيلي مسؤولية عمليات قتل الفلسطينيين الذين تدافعوا لتلقّي مساعدات إنسانية في شمال قطاع غزة، واصفة ما حدث بأنه مجزرة 17

متوفرة على موقع المؤسسة:

https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

عاموس هرئيل – محلل عسكري في صحيفة "هآرتس"
"هآرتس"، 2024/3/1

الجميع كانوا يخشون حدوث مقتلة جماعية للفلسطينيين عن طريق الخطأ، والآن، يمكن أن يصبح لهذا الأمر عواقب

- منذ بداية الحرب في القطاع، وهناك خطر كالذي وقع أمس يحيق فوق الرؤوس؛ مقتلة جماعية عرضية، في مواجهة بين الجيش ومواطنين فلسطينيين، سيؤثر في استمرار القتال، ويقلص من الإمكانات التي تملكها إسرائيل، وهو سيناريو قانا [المجزرة التي وقعت عندما قصف الجيش الإسرائيلي مركز قيادة فيجي التابع لقوات اليونيفيل الذي لجأ إليه مدنيون لبنانيون فروا من القصف الإسرائيلي، وهو ما أدى إلى استشهاد 106 أشخاص] نفسه الذي أدى في سنة 1996 إلى إنهاء حملة "عناقيد الغضب" قبل موعدها في جنوب لبنان. وبعد مرور 10 أعوام، في حرب لبنان الثانية، حاول حزب الله أن يكبّر حادثة ذات سمات مماثلة حدثت في القرية ذاتها. وفي الحالة الثانية، تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار استمر مدة 48 ساعة، لكن المعارك تجددت لتستمر مدة أسبوعين بعد ذلك، إلى حين موعد التوصل إلى تسوية أدت إلى إنهاء الحرب.
- في بداية الحرب الراهنة في القطاع، حاولت "حماس" القيام بخدعة مماثلة بشأن قصف مستشفى في مدينة غزة، واتضح بعد مرور ساعات معدودة، بصورة شبه يقينية، أن الحادثة وقعت نتيجة خطأ في إطلاق صاروخ فلسطيني، فحط على المستشفى، بينما عدد القتلى على ما يبدو بلغ نحو عُشر ما تم التبليغ عنه في البداية. وقد خبا الاهتمام العالمي بما حدث هناك، بصورة شبه فورية تقريباً.
- أمّا حادثة صباح الأمس، فهي حقيقية، وقد حدثت في واحدة من نقاط

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الضعف الأكثر عرضة للشغب؛ فهي واحدة من المناطق المعدودة التي يمكن للمساعدات الإنسانية الوصول إليها في شمال القطاع. ويوجد في الشمال الآن، بحسب تقديرات متعددة، نحو ربع مليون إنسان يتنقلون بين المنازل والشبكات والمباني العامة المدمرة خلال الحرب، في محاولة للبحث بطريقة ما عن ملجأ آمن، والحصول على طعام لأنفسهم وأبناء أسرهم، لكن بعكس ما يحدث في جنوب القطاع، فإن سيطرة "حماس" في الشمال ضعيفة، حيث تسود الفوضى هناك. وخلال الأسابيع الماضية، دارت مفاوضات مكثفة بين إسرائيل والمجتمع الدولي، في محاولة للتخفيف قليلاً من الأزمة، وتسوية مسألة تأمين توزيع الإعانات، وهنا تتجلى مفارقة معينة: فتوزيع المعونات الإغاثية في المناطق التي تسيطر عليها "حماس" منظمة بصورة أكبر، لكن المنظمة أيضاً تقوم بـ"نهب" بعض الشحنات، وإسرائيل (بدعم من الولايات المتحدة) لا ترغب مطلقاً أن تستمر "حماس" في تولّي مقاليد الأمور، لكن من دون الحركة، فإن الفوضى ستتسع.

- وإسرائيل نفسها لا يمكنها المساعدة في الأمر، كما اتضح أمس؛ فبحسب الجيش الإسرائيلي، حدثت الكارثة حين توجهت حشود كثيفة من الناس في اتجاه شاحنات مساعدات في منطقة المرسى في ميناء غزة، وقد سُحق العشرات موتاً تحت الأقدام. ولاحقاً، تمت مهاجمة قوة صغيرة تابعة للجيش من جانب الجموع، فقام طاقم إحدى الدبابات بإطلاق النار من أجل تأمين مهرب للقوة الإسرائيلية.
- وبحسب الفلسطينيين، فقد قُتل أكثر من مئة مدني في سلسلة الأحداث الناجمة عن الاكتظاظ واليأس في القطاع، ونشبت حول جهود توزيع المساعدات للسكان. ويمكننا أن نطلق على الأمر توصيف "الحالة الصومالية"، وهي حادثة من شأنها أن تتكرر، بل وأن تزداد أيضاً كلما تصاعدت الفوضى في القطاع، ولم يتم العثور على تسوية سياسية تهدئ النفوس قليلاً، في محاولة لفرض قليل من النظام.
- وقد زعم الجيش الإسرائيلي أمس، استناداً إلى تحقيق أولي، أن أغلبية القتلى والجرحى قد أُصيبوا وقُتلوا نتيجة التدافع، وأنه لم يسقط برصاص

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الجنود سوى عدد قليل من الناس. ومن الصعب أن نلوم القادة الميدانيين الصغار في الميدان، الذين وجدوا أنفسهم، بحسب ما يعتقدون، في وضع من شأنه تعريض حياة الجنود للخطر. ويُظهر مقطع فيديو جوي المجاميع الكثيرة وهي تتراصّ حول الشاحنات، لكن الرواية الإسرائيلية بشأن الأحداث قد خرجت متأخرة، بعد نحو عشر ساعات على إطلاق النار.

- ومن المشكوك فيه أن التفسيرات الإسرائيلية ستُهِم أحداً، فالمشاهد الأليمة من الحادثة تتسق مع معطى نشرته وزارة الصحة في غزة، والتي تسيطر عليها "حماس"، يوم أمس، وهو يفيد بأن 30,000 فلسطينياً، منهم نحو 12,500 طفلاً وفتى، قد قُتلوا منذ اندلاع الحرب. ويعتبر العالم إسرائيل هي المسؤولة الرئيسية عن هذه الكارثة، وذلك على الرغم من أن "حماس" هي من بادرت إلى الهجوم "القاتل" في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وأن طرائق عملها ومواقفها لا تثير كثيراً من الإعجاب في دول الغرب.
- والآن أصبح الخطر أكبر؛ فالفوضى واليأس يتزايدان في القطاع، وشهر رمضان يقترب، وفظائع الأمس من شأنها أن تؤجج الأجواء في ساحات أُخرى، على غرار الضفة الغربية. ومن شأن تأثير ما يحدث أن يتسع بصورة أكبر إلى دول إسلامية وعربية متعددة تتهم إسرائيل منذ الآن بتنفيذ مجازر ضد المدنيين. صحيح أن إسرائيل قد هزمت "حماس" عسكرياً في مناطق واسعة من القطاع، وضربت قدراتها العسكرية والتنظيمية بصورة كبيرة، لكنها غير قادرة حقاً على السيطرة على الحالة الفوضوية التي تسبب بها هجوم الحركة في القطاع، ولا يملك الجيش ما يكفي من القوات كي يسيطر على النشاطات المدنية في جميع أرجاء القطاع، وكل احتكاك متواصل بالسكان المدنيين من شأنه أن يؤدي إلى مآسٍ جديدة.
- وقعت حادثة الأمس في عز الجهود الأميركية للتوصل إلى صفقة تبادل جديدة مكونة من مرحلتين؛ الأولى تترافق مع وقف لإطلاق النار يستمر نحو 6 أسابيع، فإذا ما دخلت هذه المرحلة حيز التنفيذ، فإنه سيتم النظر في برنامجين لإرسال المساعدات الإنسانية: الأول عبر شمال القطاع، بصورة من شأنها أن تقلص من عمليات "نهب" الشاحنات التي تمر بمصر، إذ تختفي معظم البضائع التي تمر عبر مصر قبل وصولها إلى الشمال (على

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الرغم من أن حادثة الأمس حدثت في الشمال). أمّا البرنامج الثاني، فيصل عبر البحر مروراً بقبرص.

- ومن الممكن أن تلجأ الولايات المتحدة الآن إلى استغلال الكارثة لزيادة ضغوطها على إسرائيل لحملها على لجم نشاطها العسكري والتوصُل إلى تسوية سريعة، لكن هناك عنصراً آخر في هذه القصة، وهو "حماس"، التي لا تلاقي مصاعب في تشخيص أنها حصلت على ورقة رابحة على طاولة المفاوضات. ومن شأن إسرائيل، في السيناريو الأكثر تشاؤماً من ناحيتها، أن تواجه مطلباً دولياً أكثر شمولاً وحسماً من أجل وقف إطلاق النار، ومن دون العثور على حل، ولو جزئي، لأزمة المختطفين.
- ويواجه نتنياهو الآن أزمة مضاعفة، بل أيضاً ثلاثية؛ ففي ميدان الحرب، يجد الرجل نفسه في زاوية يمكن فيها أن تمارَس عليه ضغوط استثنائية من ناحية الحجم من أجل وقف النشاط الهجومي في القطاع. ومن الناحية السياسية الداخلية، فإن وزير الدفاع، غالانت، قد تحالف في الأول من أمس مع وزيرَي حزب المعسكر الرسمي من أجل نصب كمين لنتنياهو في مسألة قانون تجنيد الحريديم. وهذا الأمر في إمكانه للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب، أن ينفخ الريح في أشرعة الحركة الاحتجاجية المناهضة لنتنياهو، على خلفية الظلم الصارخ لمن يحملون على كواهلهم عبء الخدمة العسكرية، مقارنة بالمتهربين من الخدمة في أواسط المجتمع الحريدي. وهكذا، فقد باتت وعود نتنياهو بشأن تحقيق النصر المؤزر والسريع في القطاع، هذا الأسبوع، جوفاء أكثر من ذي قبل.

<u>رون بن يشاي – محلل عسكري</u>
"يديعوت أحرونوت"، 2024/2/29

قنبلة متفجرة على صعيد الوعي يمكن أن تقوّض الشرعية

- لدى "حماس" والسلطة الفلسطينية وسيلتان فقط لوقف مناورة كبيرة للجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، ومنع تفكيك القدرات العسكرية

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

لـ"حماس"؛ الأولى، هي صفقة مخطوفين، والثانية، تعرّضْنا لها مجدداً هذا اليوم، وهي ضغط دولي على خلفية إنسانية يجبر إسرائيل، وخصوصاً بسبب ضغط الولايات المتحدة، على وقف القتال بالكامل.

- لقد أدركت "حماس" أن إسرائيل مستعدة لتقديم تنازلات بعيدة المدى في صفقة المخطوفين، لكنها ليست مستعدة بأي شكل من الأشكال لتتعهد بإنهاء القتال. لذلك، توجهت "حماس" إلى الضغط الدولي الذي تأمل بواسطته إجبار الجيش الإسرائيلي على الوقف التام للقتال، وهذا هو السبب وراء محاولة وزارة الصحة الفلسطينية والناطق بلسان السلطة الفلسطينية تحويل الحادث الدموي الذي وقع عند "نهب" شاحنات المساعدات إلى "مذبحة جماعية" تتحمل إسرائيل مسؤوليتها، ويُظهر أن الجيش الإسرائيلي هو الذي قام بها. وقبل أن تتضح كل التفاصيل وأرقام القتلى، أُطلق على الحادث اسم "مذبحة الرشيد".
- ويحاول الفلسطينيون منذ ساعات الصباح الباكر صنع قنبلة متفجرة على صعيد الوعي تؤدي إلى وقف المناورة البرّية للجيش الإسرائيلي في غزة. وإن مَن يقف في هذه الجبهة الدعائية الآن هو الناطق بلسان الجيش الذي يتعين عليه أن يكذّب، بواسطة أدلة موثوقة، أن إسرائيل ليست المسؤولة عن المذبحة. وحتى لو أطلق الجنود الإسرائيليون النار على الفلسطينيين الذين "نهبوا" الشاحنات، فإنهم ليسوا هم سبب سقوط هذا العدد الكبير من المصابين.
- لقد واجهنا وضعاً كهذا في بداية العملية البرّية في القطاع، عندما سقط صاروخ أطلقه الجهاد الإسلامي، وسقط خطأً في باحة مستشفى في شمال القطاع، وتسبب بمقتل عشرات الفلسطينيين؛ يومها مرّت ساعات طويلة قبل أن يقوم الرئيس الأميركي، جو بايدن، بنفسه بـ"تفكيك" هذه القنبلة الدعائية، وأعلن وجود أدلة إسرائيلية تثبت أن الصاروخ لم يكن إسرائيلياً، إنما هو صاروخ فلسطيني سقط عن طريق الخطأ.
- من الصعب إثبات ادعاءات الجيش الإسرائيلي بشأن ما حدث هذا الصباح، لأن ما جرى فعلياً هو 3 حوادث مختلفة بدأت عند الساعة الرابعة فجراً، عندما دخلت شاحنات مساعدات إنسانية محملة بالمواد الغذائية شمال

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

القطاع عبر حاجز مراقبة للجيش الإسرائيلي، واحتشد آلاف حولها، وحاولوا "نهب" المواد الغذائية التي تحملها الشاحنات، ويمكن رؤية ذلك عبر الفيديوهات التي صورتها مسيّرات إسرائيلية، وقد تعرض هؤلاء للدهس من الحشود أو من سائقي الشاحنات الذين حاولوا الفرار.

- وهذا كان الحادث الأول الذي يمكن رؤيته بوضوح عبْر كاميرات المسيّرات، ولم يكن للجيش أي دخل فيه. وبعد محاولة "نهب" الشاحنات، جرى إطلاق نار من جانب مسلحين، ربما هم عناصر من "حماس" أو من تنظيمات أُخرى، لتهدئة الجموع، وبهدف سرقة الشاحنات.
- وتدخّل الجيش الإسرائيلي مباشرة في الحادث الثالث حين اقترب جزء من الجموع ووصلوا إلى مسافة عشرات الأمتار من الجنود الإسرائيليين، وكانوا على ما يبدو هاربين من نار المسلحين الذين حاولوا الاقتراب من شاحنات الغذاء في الاتجاه الآخر، وهنا يدّعي الضابط المسؤول عن الجنود في الدبابات الموجودة في المكان أنهم شعروا بالخطر، فأطلقوا النار في الهواء، ومن بعدها على أرجل الجموع التي كانت تتقدم نحوهم، ولم يوثق الجيش ما حدث في فيديوهات يمكن بواسطتها تكذيب الاتهامات الفلسطينية، لكن ما يستطيع الجيش أن يفعله هو أن يُظهر بهذه الفيديوهات، التي جرى تصويرها من الجو، أن أغلبية القتلى سقطوا في الحادثَين اللذَين لم تكن للجيش علاقة بهما.
- ونأمل أن تتمكن إسرائيل من تكذيب الادعاءات الفلسطينية، لأنه من الواضح أنها غير صحيحة ومبالغ فيها، وما يمكن أن يساعدها في ذلك وجود صحافيين من الـ"CNN" في المنطقة ووسائل إعلامية أُخرى أجرت مقابلات مع الفلسطينيين الذين رووا أن سائقي الشاحنات قاموا بدهس جزء من الناس، وأن تدافُع الجموع تسبب بمقتل عدد آخر. لكن الحرب على الوعي في هذه الراوية هي الآن في أوجها، ويمكن أن تكون لها تداعيات في استمرار القتال، وأيضاً في صفقة المخطوفين.
- ولقد أعلنت "حماس" أنها يمكن أن توقف أو تجمد المفاوضات بشأن الصفقة، لكن من المعقول الافتراض أن ما يجري هو جزء من الحرب النفسية التي يخوضها هذا التنظيم "الإرهابي"... وعلى الرغم من ذلك، وكما

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

جرى في عملية "عناقيد الغضب" في التسعينيات، أو في حرب لبنان الثانية [حرب تموز/يوليو 2006]، فإنه من الممكن أن يضغط الرأي العام الدولي على دولة إسرائيل كي توقف القتال. وفي الواقع، ومن دون وقوع هذه الحوادث المأساوية، فإن الشرعية التي لدى الحكومة الإسرائيلية في الساحة الدولية للقتال دفاعاً عن نفسها هي اليوم في أدنى مستوياتها.

- وعلى الصعيد الاستراتيجي – السياسي، فإنه يجب على إسرائيل العمل بصورة ناجعة من أجل تقليص أكبر قدر ممكن من عدد الحوادث التي تسمح لـ "حماس" والسلطة الفلسطينية بتحقيق إنجازات على صعيد الوعي، وتقوض أو تقضي على شرعية مواصلة القتال حتى تحقيق كل أهداف الحرب.
- وتجدر الإشارة بشأن كل ما له علاقة بالمساعدة الإنسانية و"النهب" إلى أن ما جرى كان متوقعاً، فعندما بدأت أعمال "النهب"، كان من الواضح أنها عندما تحدث في الأراضي التي يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي، ستتحمل إسرائيل المسؤولية عنها، وهذا يحدث دائماً عندما تكون أنت القوة المسيطرة على الأرض، شئت أم أبيت، والمسؤولية هنا نابعة من القانون الدولي، ووسائل الإعلام الدولية التي تعتبرك مسؤولاً عما يجري هنا. لذلك، فمن الأفضل أن يقرر المستوى السياسي أخيراً خطة لليوم التالي للحرب، بحيث يكون الجيش الإسرائيلي وَجِهَات أُخرى معاً مسؤولين عن حماية المساعدات وتوزيعها. كما يجب أن تكون القوات المكلَفة بتفتيش الشاحنات مزودة بوسائل تفريق التظاهرات، وأن تمتنع خلال وقوع أعمال شغب من إطلاق النار. كما يتعين على حكومة إسرائيل والكابينت أن يقدّما إلى الجيش الإطار السياسي والقانوني من أجل التعامل مع المواطنين المدنيين في القطاع في أقرب وقت ممكن، وإلاّ، فيمكن ألاّ نتمكن من تحقيق أهداف الحرب.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

دانا فايس – محللة سياسية
"N12"، 2024/2/29

لا وجود "لليوم التالي" في غزة
من دون فهم ماهية إسرائيل أولاً

- إن الحديث عن اليوم التالي مضلّل، فهو لا يدور بشأن يوم أو بضعة أشهر، إنّما بشأن سنوات كثيرة مُقبلة. وما تعلّمناه في أحداث 7 تشرين الأول/ أكتوبر هو أنه لا توجد طريقة فعلاً لتفادي الأسئلة المصيرية المتعلقة باستمرار وجودنا هنا؛ فكيف يمكن أن نعيش إلى جانب ملايين الفلسطينيين الذين يشاركوننا بقعة الأرض نفسها بين النهر والبحر؟
- ويبدو هنا للوهلة الأولى أن الحديث يدور بشأن أسئلة سياسية مع حل سياسي، لكن عملياً، يعيدنا هذا النقاش إلى الساحة السياسية والفهم الذي ينص على أنه لا مهرب من التطرّق إلى الموضوع، وهناك حاجة إلى أن نستيقظ ونتخلى عن رؤية "إدارة الصراع" التي سيطرت هنا خلال السنوات العشر الماضية، وتعاظمت عقب "الاتفاقيات الإبراهيمية" التي أثبتت أن التجاهل ممكن، فالطريق إلى التطبيع مع المنطقة لا يمر برام الله، إنّما العكس.
- كما يدور الحديث عن نظرية، فضّل الجيش، في إطارها، أن يكون في غزة تنظيم "إرهابي" كـ"حماس"، يشكل عنواناً لإدارة القطاع، وخوفاً من البديل الذي يمكن أن يحتاج إلى ترتيبات سياسية، ومن جهة أُخرى، اختار المستوى السياسي بقيادة بنيامين نتنياهو في السنوات الأخيرة أن يقوّي ويعزز قوة التنظيم "الإرهابي"، وذلك عبر حقائب الدولارات، بهدف عزل وإضعاف السلطة الفلسطينية. لقد كان الهدف من تطبيق سياسة "فرّق تسُد" منع كُل إمكان لنشوء واقع آخر في الضفة الغربية غير القائم فعلاً؛ عبر إضعاف السلطة الفلسطينية، وتعميق مشروع المستوطنات، وإنشاء وقائع على الأرض لا تسمح بالانفصال أو الاندماج.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- وعملياً، هذه السياسة دفعت إلى أن تنمو تحت أنظارنا نوع من "حماستان" في غزة، وأدّت إلى تعزيز قوّة "حماس" في الضفة الغربية، ترافقت مع موجات "إرهابية" وبنى تحتية إيرانية تعزّزت أيضاً في الشرق.
- وعلى الطريق، جرى تضييع سنوات كان يمكن أن يتم خلالها بناء بديل آخر، أو على الأقل إدارة حوار داخلي بشأن مسألة ما يمكن فعله الآن، والحل الذي يمكن أن يجيب أولاً عن التخوّف المبرر لأغلبية المجتمع الإسرائيلي من سُلطة فلسطينية مسلّحة وعدائية في الضفة، وفي الوقت نفسه يأخذ بعين الاعتبار الحل المفضّل للأغلبية التي لا تشارك اليمين المتطرّف رؤيته المسيانية، فاليمين المتطرّف يريد الدفع قدُماً برؤية أرض إسرائيل الكاملة من النهر حتّى البحر، وفرض وقائع على الأرض، والأشخاص أنفسهم أيضاً يتحدّثون عن عودة الاستيطان اليهودي إلى قطاع غزة.

لا يمكن التطرّق إلى الخطة من دون العودة إلى الساحة السياسية

- لا يوجد الآن مهرب، فكل الطرق تدفعنا إلى النقاش الذي تم دفعه جانباً، كما لا توجد طريقة للحديث عن "اليوم التالي" من دون أن يسأل المجتمع الإسرائيلي نفسه عن سلّم أولوياته: من الاقتصاد، والعلاقات مع العالم، وصولاً إلى نظام الحكم، وطبعاً ماهية نوع المجتمع الذي يريد أن يراه هنا مستقبلاً، والإجابات جميعها تُشتق من الموضوع الفلسطيني.
- إن الدولة الواحدة، أو السعي لحل مستقبلي لسلطة فلسطينية منزوعة السلاح تتبرأ من "الإرهاب"، والتطبيع الواسع مع دول المنطقة، أو الانفصال عن المجتمع الدولي والحرب الأبدية، كلها جزء من الحلول الممكنة، ولكل منها ثمنه الخاص. والأكيد هو أنه الآن، وبسبب العلاقة المصيرية التي تم صوغها بين اليمين المتطرّف المسياني وبنيامين نتنياهو، فإن القرارات المصيرية تُتخذ من دون أي نقاش معمّق. وفي هذه الأثناء، يترسخ الواقع الميداني ويتحوّل إلى حقيقة.
- وهذا ما يحدث أيضاً في قطاع غزة الآن، إذ إن الإنجازات العسكرية تتآكل بسبب عدم وجود خطوة سياسية تنهيها. فلماذا لا توجد خطوة كهذه ولا يوجد أفق للقرارات؟ كما قلنا؛ فإن كل شيء يعود إلى المستوى السياسي

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

ولا مفر من ذلك، ومن أجل نقاش "اليوم التالي" في غزة ومستقبل الدولة كلها، فإن علينا أن نمر بصناديق الاقتراع، وعلى الحكومة أن تحصل على تفويض جديد على أمل أن تعالج المعركة الانتخابية هذه المرة ما يهمنا فعلاً؛ كيف يمكن لإسرائيل، كما يفترَض بها، أن تتواجد في هذه المساحة الواقعة بين النهر والبحر بعد 7 من تشرين الأول/أكتوبر؟ وأي مجموعة قيم مطلوبة من أجل إظهار القوّة التي ستبقينا هنا لسنوات طويلة مستقبلاً؟

- في الوضع الحالي، فإن كُل من يتوقّع قرارات استراتيجية كالوزير غادي آيزنكوت، سيكتشف أن هذا يحدث ميدانياً في يد من يمسك بالمقود فعلاً؛ وهما الوزيران، إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، بقيادة نتنياهو الذي يسمح بحدوث هذا.

<u>بن درور يميني – كاتب</u>
"يديعوت أحرونوت"، 2024/2/29

غالانت أعلن استقلاله. الآن عليه إثبات ذلك

- منذ إقامتها، تتخبط دولة إسرائيل في قضية المساواة في تحمُّل العبء [الخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي]. اعترف دافيد بن غوريون بالحاجة إلى إعفاء 400 من أبناء المدارس الدينية من الخدمة العسكرية. الـ400 باتوا 800، ثم جاء مناحم بيغن واخترق السد. لم يضغط عليه أحد، وعمل بدافع إيماني عميق، وخلق مشكلة كبيرة جداً. حكومات إسرائيل، جميعها، مسؤولة عن إطالة أمد الإخفاق الذي خلق حالة ظلم تعمقت مع الزمن. أكثر من 7 عقود، ولم تظهر في حكومة إسرائيل قيادة تتعامل بشجاعة مع هذا الإخفاق. التعلق بالحريديم الذين كانوا دائماً "بيضة القبان" من أجل إقامة الائتلافات، حوّل إسرائيل إلى دولة أقل ديمقراطية، وإلى ديمقراطية الأقلية. هذا لم يحدث فقط في مجال التجنيد، بل في كل مجال توجد فيه خلافات نسبية تتعلق بقضايا الدين والدولة والتعليم.
- هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، أدخل إسرائيل في حالة طوارئ. العبء ثقيل

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

جداً. ما كان قائماً لا يمكن أن يستمر. زيادة العبء على الجنود النظاميين يزيد في وطأة الأزمة. مرة أُخرى، الحكومة الحالية تزيد الحمل على الأشخاص أنفسهم الذين يحملون الدولة على أكتافهم. المرة تلو الأُخرى، وتوزع أكثرية الموارد على المتهربين من الخدمة. ببساطة، لقد سئمنا، هذا لا يمكن أن يستمر. هذا ما حدث في الحكومات السابقة. وازداد في ولاية الحكومة الحالية بشكل أكبر كثيراً.

- خطاب وزير الدفاع يوآف غالانت أمس، كان خطاب "لقد طفح الكيل". لأن الوقت حان. إسرائيل ليست أمام خطر انهيار، لكنها تزحف نحو الانهيار، ويجب وقف هذا الزحف قبل فوات الأوان، في يوم من الأيام. في نظر الحريديم، كما صرّح الوزير يتسحاق غولدكنوف قبل أسابيع، كل شيء جميل. الحكومة لا علاقة لها بالحرب. أمّا المساواة في تحمُّل العبء؟ على الهامش، كان هناك حريديم تجندوا بشكل طوعي للخدمة المدنية، وبعضهم أيضاً للخدمة العسكرية. إلا إن غولدكنوف والأصدقاء في الائتلاف والقيادة الحريدية يتجاهلوننا جميعاً. إنهم يعيشون في فقاعة، فالآخرون يعملون، ويدفعون الضرائب، ويقاتلون في الجبهة، ويسقطون أيضاً. وللحريديم، يدفعون.
- خطاب الأمس كان بمثابة إعلان استقلال غالانت السياسي. كان عبارة عن مواجهة مع نتنياهو والأحزاب الحريدية. غالانت هو المبادِر والقائد. وإذا حدث أي تغيير – فسيكون مسجلاً باسمه، لكنه ليس وحيداً. لقد مرّر غالانت الكرة إلى ملعب بني غانتس وغادي أيزنكوت. لم يؤثرا كثيراً في "الكابينيت" الحالي، لكن، مَن يعلم؟ قد يكون بقاؤهما فيه في هذه اللحظة، هو ما حولّهما الآن إلى "بيضة القبان". وإلى جانب غالانت، يمكنهما التغيير. الحديث لا يدور فقط حول قضية التجنيد، فالطريق التي اختارها غالانت ستؤدي إلى أزمة سياسية، ومن الممكن أيضاً إلى تفكيك الائتلاف والذهاب إلى انتخابات.
- لا حاجة إلى القلق، لن يقيلوا غالانت، لأنه يمثل في هذه القضية أغلبية الجمهور. ونتنياهو يعلم بأنه سيحصل على ليلة أخرى تضامنية مع غالانت، ومضاعفة. إذا التزم غالانت بوعده – فإن ما جرى يمكن أن يشكل

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

نقطة تحوُّل. والمخطط الجديد، الأكثر عدلاً، يجب أن يشمل المواطنين العرب في إسرائيل، لمصلحتهم أيضاً. غالانت أخذ على عاتقه مهمة تاريخية، وعلينا أن نأمل بأن يكون قوياً بصورة كافية، من أجل الوفاء بها.

أخبار وتصريحات

[مقتل مستوطنيْن إسرائيلييْن في عملية إطلاق نار في محطة وقود عند مدخل مستوطنة "عيلي"]

"معاريف"، 2024/3/1

قال بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي إن مستوطنيْن إسرائيلييْن قُتلا في عملية إطلاق نار وقعت في محطة وقود عند مدخل مستوطنة "عيلي" جنوبي نابلس بعد ظهر أمس (الخميس).

وأضاف البيان أن فلسطينياً وصل إلى محطة الوقود في مستوطنة "عيلي" وأطلق النار على مستوطنين كانوا فيها، وتم قتل منفذ العملية برصاص أحد المستوطنين.

وأشار البيان إلى أن قوات الجيش الإسرائيلي أغلقت محاور الطرق في المنطقة، وشرعت في مطاردة مشتبه فيهم آخرين.

وأفادت تقارير إسرائيلية بأن منفذ العملية هو محمد يوسف ذياب مناصرة (31 عاماً) من مخيم قلنديا شمالي القدس الشرقية، وهو أسير محرر وضابط تحقيقات في الشرطة الفلسطينية.

وتعقيباً على العملية، قال وزير المال الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش [رئيس حزب "الصهيونية الدينيّة"]، إنه سيطالب المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشؤون السياسية – الأمنية ["الكابينيت" الموسّع] بتغيير سياسات الحكومة المتعلقة بمناطق الضفة الغربية، وطالب الجيش الإسرائيلي بتصعيد عملياته

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الاستباقية، وإغلاق المحاور، وإعادة نصب الحواجز العسكرية، والتوسع الاستيطاني المكثف كرد صهيوني مناسب على عملية "عيلي".

وربط وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير [رئيس حزب "عوتسما يهوديت"]، العملية بالقرار الذي اتخذه "كابينيت الحرب" بأخذ صلاحيات بن غفير المتعلقة بجبل الهيكل [الحرم القدسي الشريف] خلال شهر رمضان، وطالب "كابينيت الحرب" بالتحرر مما وصفه بأنه مفهوم انهزامي.

يُذكر أنه في حزيران/يونيو 2023، قام شابان فلسطينيان بعملية إطلاق نار في المكان نفسه، وقد أسفرت عن مقتل 4 مستوطنين إسرائيليين، وإصابة آخرين بجروح، وعن مقتل الشابين برصاص المستوطنين.

[الإدارة الأميركية تطلب من الحكومة الإسرائيلية تقديم توضيحات بشأن عمليات القتل التي ارتكبها جنود الجيش بحق حشود من الجوعى الفلسطينيين كانوا ينتظرون تسلُم مساعدات إنسانية في شمال قطاع غزة]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/3/1

طلبت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن من الحكومة الإسرائيلية تقديم توضيحات بشأن عمليات القتل التي ارتكبها جنود الجيش الإسرائيلي في شمال قطاع غزة بحق حشود من الجوعى الفلسطينيين كانوا ينتظرون تسلُم مساعدات إنسانية في شارع الرشيد في مدينة غزة صباح أمس (الخميس)، وهو ما أسفر عن مقتل نحو 110 فلسطينيين، وإصابة 760 آخرين بجروح **[اقرأ تقريراً منفرداً]**.

وطلبت الولايات المتحدة من إسرائيل تقديم إجابات في هذا الشأن، وشدّدت على وجوب ضمان توصيل الإغاثة الإنسانية إلى قطاع غزة بصورة آمنة.

وأفادت مصادر سياسية رفيعة المستوى في القدس بأن مسؤولين في البيت الأبيض توجهوا إلى مسؤولين رفيعي المستوى في حكومة بنيامين نتنياهو، وطلبوا الحصول على توضيحات بشأن وقائع عمليات القتل هذه.

وبدوره، فقد قال الرئيس جو بايدن لدى سؤاله عن استهداف تجمُع السكان المدنيين في شمال قطاع غزة مساء أمس: "إننا نتحقق من الأمر حالياً. هناك روايتان متضاربتان عمّا حدث ولا جواب لدي حتى اللحظة." ولدى سؤاله عمّا إذا كان يعتقد أن هذه العمليات ستعقّد المفاوضات الرامية إلى وقف إطلاق النار وتبادُل أسرى بين إسرائيل وحركة "حماس"، أجاب بايدن: "أعرف أنها ستتسبب بذلك. ومن الممكن ألاّ يتم وقف إطلاق النار يوم 4 آذار/مارس الحالي كما توقعت سابقاً."

ووصف ناطق بلسان مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض عمليات القتل في شارع الرشيد بأنها حادث خطِر، وأضاف أن الإدارة الأميركية تتحقق من التقارير، مشيراً إلى أن الجيش الإسرائيلي أكّد في بيان صادر عنه أن سقوط عشرات القتلى والجرحى جرّاء التدافع أو تعرُضهم للدوس من طرف الحشود التي حاصرت شاحنات الإغاثة و"نهبت" حمولتها.

وقال الناطق بلسان الخارجية الأميركية، ماثيو ميلر، للصحافيين: "إننا نسعى بصورة عاجلة للحصول على معلومات إضافية بشأن ما حدث بالضبط. ونحن على تواصل مع الحكومة الإسرائيلية منذ وقت مبكر من هذا الصباح، وعلمنا أن التحقيق جارٍ. وسنتابع هذا التحقيق عن كثب ونضغط للحصول على إجابات."

ودعا ميلر إسرائيل إلى فتح أكبر عدد ممكن من نقاط العبور، وتمكين التوزيع الآمن لتلك المساعدات في جميع أنحاء غزة، وقال: "إننا نواصل التوضيح في جميع نقاشاتنا مع الحكومة الإسرائيلية بأنه يجب اتخاذ كل الإجراءات الممكنة للسماح بدخول مزيد من المساعدات إلى غزة."

كما دعا ميلر إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وقال: "إن أفضل طريقة لتخفيف المعاناة المستمرة للشعب الفلسطيني هي التوصل إلى اتفاق لوقف موقت لإطلاق النار، من شأنه إطلاق المخطوفين الإسرائيليين، وتمكين دخول مزيد من المساعدات الإنسانية، والسماح لتلك المساعدات بالتحرك في كل مكان داخل غزة."

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[استطلاع "معاريف": 67٪ من الإسرائيليين يعتقدون أنه يتعيّن على إسرائيل أن تواصل شن الهجمات ضد حزب الله، حتى في حال التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة وإعلان الحزب وقف إطلاق النار]

"معاريف"، 2024/3/1

أظهر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي، أجرته صحيفة "معاريف" أمس (الخميس)، أن 67٪ من الإسرائيليين يعتقدون أنه يتعيّن على إسرائيل أن تواصل شن الهجمات ضد حزب الله اللبناني، حتى في حال التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة وإعلان حزب الله وقف إطلاق النار من جانبه، وذلك من أجل ضمان إبعاده عن منطقة الحدود مع لبنان، بينما أعرب 17٪ منهم فقط عن اعتقادهم أن على إسرائيل أن توقف إطلاق النار بينها وبين حزب الله.

ومن ناحية أُخرى، فقد أظهر الاستطلاع أنه في حال إجراء الانتخابات الإسرائيلية العامة الآن، فستحصل كل من قوائم معسكر الأحزاب المؤيدة لرئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، على 43 مقعداً (أقل بمقعد واحد من عدد المقاعد الذي حصلت عليه في استطلاع الأسبوع الماضي)، بينما قوائم معسكر الأحزاب المناوئة له ستحصل على 68 مقعداً (أكثر بمقعد واحد من عدد المقاعد الذي حصلت عليه في استطلاع الأسبوع الماضي)، وقائمة التحالف بين حداش [الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة] وتعل [الحركة العربية للتغيير] على 5 مقاعد، وقائمة راعام [القائمة العربية الموحدة] على 4 مقاعد، ولن تتمكن قائمة بلد [التجمع الوطني الديمقراطي] من تجاوُز نسبة الحسم (3.25٪).

ووفقاً للاستطلاع، فستحصل قائمة حزب الليكود، برئاسة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، على 18 مقعداً، وقائمة تحالف "المعسكر الرسمي"، برئاسة الوزير في "كابينيت الحرب"، بني غانتس، على 41 مقعداً، وقائمة "يوجد مستقبل"، برئاسة عضو الكنيست، يائير لبيد، على 12 مقعداً.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وللأسبوع الثالث على التوالي، لم تتمكن قائمة حزب "الصهيونية الدينية"، برئاسة الوزير، بتسلئيل سموتريتش، من تجاوُز نسبة الحسم في الاستطلاع، بينما حصلت قائمة "عوتسما يهوديت" ["قوة يهودية"]، برئاسة الوزير إيتمار بن غفير على 9 مقاعد، وقائمة حزب شاس لليهود الحريديم [المتشددين دينياً] الشرقيين على 10 مقاعد، وقائمة حزب يهدوت هتوراه الحريدي على 6 مقاعد، وقائمة حزب "إسرائيل بيتنا"، برئاسة عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان على 10 مقاعد، وقائمة حزب ميرتس على 5 مقاعد. بينما، وبحسب هذا الاستطلاع، فإن قائمة حزب العمل لن تتمكن من تجاوز نسبة الحسم.

وقال 50٪ من المستطلعين إن رئيس تحالف "المعسكر الرسمي"، بني غانتس، هو الأنسب لتولي منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بينما قال 33٪ منهم إن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، هو الأنسب.

وشمل الاستطلاع عينة مؤلفة من 511 شخصاً يمثلون جميع فئات السكان البالغين في إسرائيل، مع نسبة خطأ حدّها الأقصى 4.3٪.

[تقرير: حركة "حماس" حمّلت الجيش الإسرائيلي مسؤولية عمليات قتل الفلسطينيين الذين تدافعوا لتلقّي مساعدات إنسانية في شمال قطاع غزة، واصفة ما حدث بأنه مجزرة]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/3/1

قُتل أكثر من 100 فلسطيني، وأصيب مئات آخرون بجروح في مدينة غزة صباح أمس (الخميس) عندما تدافعوا في اتجاه شاحنات مساعدة دخلت المدينة.

وحمّلت حركة "حماس" الجيش الإسرائيلي المسؤولية عن سقوط القتلى.

في المقابل، فقد قال الجيش الإسرائيلي في بيان صادر عن الناطق بلسانه، إن معظم القتلى والجرحى أُصيبوا وقُتلوا جرّاء التدافع والتعرض للدهس من شاحنات الإمداد. كما فتح مسلحون النار في المنطقة في أثناء قيام البعض بـ"نهب"

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الإمدادات. وأقر الجيش الإسرائيلي بأن قواته فتحت النار على عدد من سكان غزة الذين عرّضوا الجنود للخطر.

وقالت وزارة الصحة في قطاع غزة إن حصيلة القتلى وصلت إلى نحو 110 قتلى، بالإضافة إلى 760 جريحاً.

ونشر الجيش الإسرائيلي مقطع فيديو التُقط من طائرة من دون طيار يُظهر آلاف الأشخاص وهم يتجمعون حول شاحنات المساعدات عند وصولها إلى المنطقة في شمال غزة، كما يُظهر أنه في بعض الحالات استمرت الشاحنات في السير محاولة تجاوُز الحشود.

وأشار الجيش إلى أنه بحسب تحقيق أولي أجراه في حادث التدافع، فإن الأغلبية العظمى من الإصابات نجمت عن السحق تحت الأقدام، أو التعرُض للدهس من طرف شاحنات المساعدات.

وبموجب تحقيق الجيش، فقد بدأت الحادثة عند نحو الساعة الرابعة من فجر أمس، عندما وصلت نحو 30 شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية إلى ساحل مدينة غزة من أجل توصيل الغذاء إلى الفلسطينيين في حي الرمال. وتدافع آلاف الفلسطينيين نحو الشاحنات بعد أن عبرت حاجزاً للجيش الإسرائيلي في وسط غزة، وهو ما أدى إلى تدافُع قُتل فيه عشرات الفلسطينيين، وأُصيب مئات آخرون، بعضهم بسبب تعرضهم للدهس من جانب الشاحنات.

وخلص التحقيق إلى أن بعض الشاحنات تمكنت من مواصلة طريقها شمالاً، وإلى أن مسلحين فتحوا النار على القافلة بالقرب من حي الرمال و"نهبوها". وأشار التحقيق إلى أن عشرات الفلسطينيين الذين هرعوا نحو الشاحنة الأخيرة في القافلة بدأوا التحرك نحو دبابة إسرائيلية، والقوات المتمركزة عند حاجز عسكري. وقال التحقيق إن ضابطاً إسرائيلياً متمركزاً في المنطقة أمر الجنود بإطلاق طلقات تحذيرية في الهواء بينما كان الفلسطينيون على بُعد بضع عشرات من الأمتار، بالإضافة إلى إطلاق النار على أرجل الذين واصلوا التحرك نحو القوات. وأضاف الجيش أن فقط أقل من 10 من الضحايا أُصيبوا نتيجة النيران الإسرائيلية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وأكد الجيش الإسرائيلي أخيراً أنه سيبحث الآن عن حلّ لمنع تكرار حوادث كهذه، وسيواصل إجراء تحقيقات لتقصّي وقائع هذا الحادث العينيّ.

ويأتي هذا الحادث وسط تصاعُد المخاوف الدولية بشأن الوضع الإنساني المتفاقم في قطاع غزة، والصعوبات في تقديم المساعدات لأكثر من مليونَي شخص محاصرين في الحرب التي بدأت يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتقول منظمات الإغاثة إنه أصبح من المستحيل تقريباً تقديم المساعدات الإنسانية في معظم أنحاء قطاع غزة بسبب صعوبة التنسيق مع الجيش الإسرائيلي، وبسبب الأعمال العسكرية المستمرة، وانهيار النظام العام، إذ تكتظ حشود الأشخاص اليائسين عند قوافل المساعدات. وتقول الأمم المتحدة إن ربع سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة يواجهون المجاعة، وقد فرّ نحو 80٪ من منازلهم.

وقالت وزارة الصحة في غزة إنه بالإضافة إلى مقتل 107 أشخاص على الأقل، أُصيب نحو 760 آخرين، ووصفت الحادث بأنه مجزرة.

وقال الناطق بلسان الوزارة، أشرف القدرة، إن الفرق الطبية لم تتمكن من التعامل مع حجم إصابات مئات الجرحى الذين وصلوا إلى المستشفيات وخطورتها.

وقال المسعفون الذين وصلوا إلى مكان الحادث إنهم عثروا على مئات الأشخاص ملقين على الأرض، ولا يوجد عدد كافٍ من سيارات الإسعاف لنقْل جميع القتلى والجرحى، وإن البعض جرى نقلهم إلى المستشفيات على عربات تجرها الحمير.

وحذّرت حركة "حماس" في بيان لها من أن الحادث الذي وصفته بأنه مجزرة يمكن أن يؤدي إلى فشل المحادثات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن هدنة وإطلاق سراح المخطوفين.

ومن ناحية أُخرى، قالت وزارة الصحة في قطاع غزة إن حصيلة القتلى الفلسطينيين في الحرب ارتفعت أمس إلى 30,035، بالإضافة إلى 70,457 جريحاً.

كما استمر أمس القتال في مناطق أُخرى من القطاع.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وأعلن الجيش الإسرائيلي أنه يواصل القيام بعملية واسعة في حي الزيتون في مدينة غزة، كما أنه يستمر في القتال في مدينة خان يونس في جنوب القطاع، ويشن غارات جوية في شمال غزة وفي منطقة الوسط.

وفي غضون ذلك، فقد سقط صاروخ أُطلق من قطاع غزة في منطقة مفتوحة في جنوب إسرائيل، وهو ما تسبب بإطلاق صفارات الإنذار في مستوطنتيْن إسرائيليتيْن حدوديتيْن.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

العدالة للبعض: القانون والقضية الفلسطينية

تأليف: نورا عريقات
ترجمة: صفاء كنج
تدقيق وتحرير لغوي: لميس رضى

نورا عريقات: محامية فى مجال حقوق الإنسان، تشغل منصب أستاذة مشاركة فى الدراسات الأفريقية وبرنامج قانون الجريمة فى جامعة روتجرز فى نيوبرونزويك. شاركت فى تأسيس مجلة "جدلية"، وهى عضو فى هيئة تحرير مجلة *Journal of Palestine Studies*.

يعالج هذا الكتاب النضال الفلسطيني في سبيل الحرية، وذلك بسرد العلاقة بين القانون الدولي والسياسة خلال خمسة منعطفات تاريخية حاسمة في الفترة 1917–2017. وحجة الكتاب أن القانون الدولي هو مجرد أمر سياسي، وإذا كان له أن يساهم في مجال تحرير الإنسان فعليه أن يُستخدم لخدمة برنامج سياسي محنك يرمي إلى تحدي النظام الجيوسياسي الذي يعزز الاستبداد القائم ويسانده في وقتنا الحاضر. ويتابع الكتاب هذه الحجة من خلال التحري عن موازين القوى الجيوسياسية، والسياق التاريخي، وكيف أن استخدام القانون، بصورة استراتيجية، أدى الى صوغ القانون الدولي وتطبيقه بحيث يعزّز مصالح إسرائيل وفلسطين ويحبطها، على حد سواء. ويخلص الكتاب إلى تقديم بعض المقاربات التي تجري خلافاً لما هو بديهي، وتتخطى المأزق الراهن في القضية الفلسطينية.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر